حماية المصالح الوطنية من العبث

خالد أحمد السفياني

> إن تكاليف إصلاح عمل تخريبي واحد يمكن من خلاله تغطية تكاليف إعادة إنشاء ثلاثة ألوية عسكرية وإقامة مراكز ثابتة لها وإقامة مراكز أمنية للرقابة على طول امتدادات شبكات الكهرباء والنفط والغاز

★ .. الأماني والغايات والتطلعات المنشودة لا تأتي بالأماني والتمنيات أو تقاد إلى أصحابها جزافا سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو دولة لكنها تأتي نتاج عمل جاد وصادق ومخلص يكفل تحقيقها ويرسم ملامحها على أرض الواقع فدوما المعطيات هي التي تحدد النتائج ولا سواها.

والمتأمل في ظروف البلاد اليوم وما تتعرض له كثير من المصالح الوطنية من العبث والتخريب والتدمير المتعمد على يد أفراد من أبناء الوطن يتعجب كثيرا ويأخذه التفكير إلى تناقض الصورة وعبثيتها حتى يعجز عن التفكير وتدفعه إلى التساؤل في ذاته عن الأسباب التي تدعو أبناء البلد إلى تدمير مقدرات الوطن والعبث بالمصالح الوطنية بصورة متكررة وبشكل دائم سواء شبكات الكهرباء أو تمديدات النفط والغاز!! وهل هناك من دواعي تستلزم ذلك أو مظالم تستوعب مثل هذه الأعمال العبثية والانتقامية التي تلحق ضررا فادحا بالاقتصاد الوطني وتنعكس بآثارها السلبية على الوطن والمواطن على حد سواء!! أم إن ذلك يأتي في سياق أعمال تخريبية خالصة مدفوعة الثمن في إطار مكايدات سياسية داخلية أو بإيعاز من أطراف خارجية حاقدة على هذا الوطن!! وتزداد الصورة تعقيدا عندما يبرز السؤال الأهم .. لماذا لا تعمل الدولة من خلال إمكانياتها المادية والعسكرية والأمنية على حماية المصالح الوطنية المهمة بحسب ما تمثله من أهمية تجنبا للضرر والحرج الدائم وللحيلولة دون العبث بهذه المصالح والإضرار بها بصورة متكررة من حين إلى آخر!! أم إن ذلك يعتبر أمرا صعبا ومستحيلا أم إن بقاءها بهذه الصورة هو الوضع الأمثل والطبيعي!!

إن المعلوم لدينا أن التاجر يحرص على إغلاق أبواب متجره والتأكد من إحكام إغلاقها، والمزارع يحرص على إقامة حائط أو جدار لمزرعته فالمال السائب كما قيل يغري على السرقة ،وفي واقعنا اليوم تغري المصالح الوطنية السائبة العابثين والحاقدين والموتورين على العبث والتدمير المتعمد للحصول من خلاله على منفعة أو مكسب أو أجر معين والذي يدعو إلى اليقظة وحماية المصالح، فالذئب لا يأكل إلا الشاة البعيدة عن القطيع وعن حماية الراعي.

وفي اعتقادي أن ما يحدث من تخريب وتدمير لبعض المصالح الوطنية ومنها شبكات الكهرباء وخطوط نقل النفط والغاز عملا خبيثا بكل معاني الخبث واللؤم يفتقد منفذوه لمعاني الولاء وحب الوطن والانتماء لهذه التربة الطاهرة أيا كانت الدوافع والأسباب ، وإن تكرار أعمال التخريب والعبث فيها نقص وإساءة في حق الدولة التي هي معنية بحماية البلاد والمكاسب والإنجازات والمصالح الوطنية خصوصاً في الظروف السياسية المعقدة التي نعيشها اليوم والتي أضحت فيها أعمال التخريب والعبث بالمصالح الوطنية هنا وهناك مجرد رسالة يبعثها طرف إلى آخر دون وازع ديني أو وطني أو ضمير حي يؤنب صاحبه، إذ لا يمكن تصور معاناة الناس جراء هذه الأعمال الصبيانية وانعكاساتها على واقعهم الاقتصادي وحياتهم المعيشية ونفسيتهم التواقة للأمن والاستقرار لهذا البلد ، ولايمكن تصور حجم الخسائر المادية التي تدفعها الدولة في إصلاحات مستمرة أرهقت المهندسين والفنيين والعاملين على حد سواء بحجم إرهاق الخزينة العامة للدولة من تكاليف باهضة في الإصلاح المتكرر لأضرار أعمال التخريب هذه والتي أصبحنا ننام ونصحو على أخبارها منذ قرابة ثلاثة أعوام خلت ،واعتقد أيضا أن توجيه الحملات الأمنية والعسكرية على منطقة أو أخرى لمعاقبتها جراء ذلك أصبح غير نافع وغير مجدٍ تماماً ، كما أن استخدام القوة لا يشكل حلاً أو معالجة لهذه المعضلة بقدر ما تخلف وراءها مضاعفات وتبعات أشد وقعا وأشد ضررا ويواكبها أخطاء غير محمودة ندفع ثمنها وتطال البريء والصالح أكثر من صاحب الذنب، ناهيك أن العنف لا يولد إلا العنف والوطن في غنى عن ذلك ، كما أن بقاء الدولة مكتوفة اليدين إزاء هذه المعضلة أمر لم يعد طيبا أو مقبولا مما يتوجب عليها بحث الحلول والمعالجات الآمنة والجذرية لحل هذه المشكلة المستعصية الحلول حتى الآن.

إن قوة الدولة تمثل في كل الأحوال عزا ومنعة وهيبة في النفوس، ويتوجب أن تكون هذه القوة مصدر هيبة للدولة دوما لكن استخدامها في معالجة قضايا وإشكالات البلاد يضعفها ويضعف معها هيبة الدولة أيضاً، لذا يتوجب أن تكون عنواناً لهيبة الدولة ولاتستخدم إلا في أقصى الضرورات، وبمعنى أوضح من ذلك فإن المؤسسة العسكرية والأمنية ما وجدت إلا لحماية الوطن والمكتسبات وحراسة مصالح الشعب والوطن ولذا فإن من المفترض أن تصدر وزارتا الدفاع خطة أمنية دائمة لحماية شبكات الكهرباء والنفط والغاز تعتمد على نشر وحدات عسكرية ومراكز رقابة أمنية على طول امتداد تمديد هذه الشبكات من خلال قطاعات ثابتة لتعكس حضور الدولة وقوتها بما يكفل حماية هذه المصالح وتأمينها باستمرار ليشكل زاجرا لأصحاب النفوس الضعيفة من المغامرة والإقدام على أي عمل تخريبي أو العبث بها في ظل وجود الحماية اللازمة لها ، وبذلك توفر الدولة على نفسها عناء الإصلاحات المستمرة والتكاليف الباهظة وتكبيد الخزانة العامة الأموال الطائلة التي لا تضع حلا جذريا للمشكلة ، وقد تجد الدولة أن استمرارية أعمال التخريب هذه واستمراريةَ الترقيعات والإصلاحات فيها قد شكل إضعافاً لفاعليتها وعاملا في تدميرها كليا وخروجها عن الجاهزية والخدمة عمليا.

إن تكاليف إصلاح عمل تخريبي واحد يمكن من خلاله تغطية تكاليف إعادة إنشاء ثلاثة ألوية عسكرية وإقامة مراكز ثابتة لها وإقامة مراكز أمنية للرقابة على طول امتدادات شبكات الكهرباء والنفط والغاز، بل إن هناك وحدات عسكرية على طول هذه التمديدات لكن الاستفادة منها في هذا الشأن غير وارد مع أنها من صلب واجباتها ومهامها الرئيسية لأنها في انتظار توجه من الدولة يفرض عليها الالتزام به ، واعتقد أن حماية هذه المصالح الوطنية من العبث والتخريب المتعمد لا يتحقق إلا من خلال الحماية الفعلية لها أو التي يجد فيها العابثون والمخربون زاجرا ومانعا من استمرارية الإضرار بمصالح الوطن والشعب.

قرار صائب .. ولكن

علي محمد قائد

★ .. في الحقيقة يستحق وزير التربية والتعليم كل الشكر والتقدير لما أحدثه هذا العام من تغيرات ملحوظة في عملية امتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية وتمثلت تلك التغيرات في تعدد نماذج الأسئلة (ثلاثة نماذج للصف التاسع وأربعة نماذج للثانوية العامة) وكذا وجود أسئلة الشهادة الثانوية على نفس دفتر الإجابة وكل ذلك أعطى الامتحانات هذا العام شكلا مميزا وأحدث مفاجآت لم تكن في الحسبان، ولعل الهدف الأساسي من ذلك الحد من ظاهرة الغش والتي اتسع نطاقها وتعددت أساليبها خلال السنوات الماضية مما أثرت سلباً على المستوى التعليمي والتربوي، والمعروف أن الغش في الامتحانات يعتبر سرطانا يـؤدي إلى القضاء على العملية التربوية والتعليمية فاعتماد الطالب على الغش يعني عدم اهتمامه بالحضور والانضباط في المدرسة، وكذا عدم احترامه وتقديره للمعلم وعدم اهتمامه وتقديره للمناهج المدرسية ، فالكتاب يرمى جانبا حتى يحين موعد الامتحانات حيث يقوم الطالب بالتصوير المصغر جدا للمادة الدراسية ليخفيها ويقوم بالغش منها كإحدى صور الغش ومن صور الغش الأخرى التي كانت سائدة تسرب ورق الأسئلة إلى خارج المراكز الامتحانية ومن ثم القيام بحلها وتصويرها وإدخالها إلى الطلاب عن طريق الأهالي الذين يتذكرون أن لديهم طلاباً وطالبات ويقومون بالتجمعات حول المراكز الامتحانية وإحداث فوضى وأعمال شغب مما يفقد الامتحانات قيمتها وأهميتها، ولكن هذا العام حدث ما لم يكن في الحسبان وتفاجأ بعض الطلاب الذين أهملوا طيلة العام لأنهم سيعتمدون على الغش تفاجأوا بقنبلة المفاجأة ووجدوا أربعة نماذج للأسئلة داخل اللجنة مما يعني صعوبة الغش من بعضهم البعض وكذا وجود الأسئلة على نفس دفتر الإجابة مما يعني صعوبة تسرب الأسئلة، وقد ساعد ذلك على اقتناع أولياء الأمور بعدم قدرتهم على مساعدة الطلاب على الغش وكذا ساعد ذلك على قيام الطلاب والطالبات ببذل مجهود أكبر في المذاكرة ولكن تلك التغيرات سيكون لها انعكاسان سلبي وإيجابي الأول على الطالب المهمل وهذا يعني رسوبه أو حصوله على معدل منخفض والثاني على الطالب المجتهد والـذي توفرت له الأجواء الهادئة والآمنة للقيام بعملية حل الأسئلة، ومن المتوقع أنه سيحدث شيء مفاجئ ولأول مرة وهو ارتفاع نسبة الرسوب خلال هذا العام، وهذا يعتبر أحد الانعكاسات السلبية لتلك التغيرات.

إن محاربة الغش لا يتمثل بإحداث تغيرات مفاجئة آخر العام الدراسي بل الأهم من ذلك هو تحسين العملية التربوية والتعليمية من خلال إيجاد المعلم المتمكن والمؤهل وإلـزام الطلاب على الانضباط والمذاكرة طيلة العام وكذا تعريفهم طيلة العام الدراسي أن هناك تغيرات في طريقة إعداد الأسئلة، ويأتي دور الأسرة في محاربة ثقافة الغش ومتابعة الطلاب أولا بأول لا أن يحدث ما نراه من تشجيع أولياء الأمور على الغش وحرصهم على اصطحاب أبنائهم وبناتهم إلى المراكز الامتحانية ليقوموا بمساعدتهم على الغش ،وإن وجد بعض التربويين خاصة ممن هم مسؤولين على سير الامتحانات ويقومون بمساعدة الطالب على الغش، فهنا الكارثة .. فمن أين سيستمد المعلم هيبته ومكانته وقيمته وهو يساعد على الغش؟

وأقول ستكون امتحانات هذا العام بادرة أمل إن شاء الله ولكن هل ستقبل وزارة التربية والتعليم بالنتائج المتوقعة؟

الفساد .. العدو الحقيقي للوطن والمواطن

صولان صالح الصولاني

إذا كان المسؤول بإحدى الجهات والمصالح الحكومية في بلادنا (احمر عين وقاصد الله) كما يقال عنه من قبل اهله وكل من تربطه بهم صلة قرابة، وبنفس الوقت (نصّاب وحرّيف وبَرَمَن ويغزل الماء) كما يقال عنه من قبل أصدقائه وجيرانه وزملائه المقربين من حوله وأحياناً من قبل بعض المسؤولين الأعلى والأرفع منه بنفس الجهة التي يعمل بها في حال ارادوا تدليله، فاعلم جيداً أنه يحقق لنفسه من وراء الوظيفة التي يشغرها ثروة هائلة من الأمـوال والأمـلاك المبالغ فيها بالمقارنة مع من سبق وتولوا نفس المنصب قبله ولم يحققوا لانفسهم وأسرهم شيئاً، وهو مايدل دلالة قاطعة على ان هذا المسؤول الـ(أحمر عين) إما يمارس فساداً ونهباً منظماً للمال العام للدولة بطرق ذكية ومدروسة لا تدل من ظاهرها إلاّ على أنها قانونية مائة بالمائة مع انها في الواقع تخرق عين وروح النظام والقانون من تحت الكواليس خرقاً تقشعر له الأبدان أو أنه يمارس ابتزازاً لا اخلاقياً ولا إنسانياً لجيوب المواطنين المترددين على مكتب ومقر عمله بالجهة أو المصلحة الحكومية التي لها ارتباط مباشر بمصالحهم ومعاملاتهم اليومية، وذلك من خلال قيامه بأخذ الرشوة منهم عياناً بياناً مقابل انجاز معاملاتهم والافراج عنها ما لم فإنها ستظل حبيسة الأدراج شاءَ من شاء وأبى من أبى في مخالفة صريحة وتحدٍّ سافر لقوانين وانظمة الدولة ولكل القوانين والشرائع السماوية.

كما انه ليس من المبالغ في شيء ان يفاجأ المواطن اثناء ذهابه إلى مركز الأحوال المدنية والسجل المدني في المدينة التي يسكنها بعاقل حارة بشحمه ولحمه يحمل ختم حارته مدعماً بالمداد والبصمة عند بوابة المركز الرئيسية وبرفقته شخصان يشتغلان شاهدي إثبات عرطة تبعه باليومية ولسان حال ثلاثتهم يقول للخارجين والداخلين إلى المركز من المواطنين الباحثين عن قطع البطائق الشخصية وما في حكمها «ياحراجاه يا رواجاه.. تعريف رسمي موقع ومختوم وشاهدا زور بألف ريال».. وإزاء تصرف كهذا في حال عدم وضع حد له لن يكون مستحيلا ان يصبح اللاجئون المكتظة بهم أراضي بلادنا مستقبلاً مواطنين يمنيين كون مسألة الحصول على البطاقة الشخصية التي تمنح الجنسية اليمنية لمن هبّ ودبّ ليست أصعب من مسألة تجاوزهم للمخاطر الجمة التي واجهتهم أثناء رحلة السفر وسط البحار بغية الدخول إلى الاراضي اليمنية بطريقة مخالفة وغير شرعية، وما على طالب الحصول عليها سوى مبلغ بسيط من المال يدفعه لعاقل حارة عرطة وشاهدي اثبات زور وتتحقق امنيته في مركز الاحوال المدنية ببطاقة الكترونية تؤكد جنسيته اليمنية من أوسع أبوابه وبأن أصوله ترجع لسلالة ذي يزن حتى ولو كان من أميركا اللاتينية فما بالك من أفريقيا المجاورة.

ولم يعد حدوث مثل هذه التصرفات والممارسات في مختلف الجهات والمصالح الحكومية ببلادنا هذه الايام خافيا على احد من المواطنين، فالكل بات يألفها جيدا وكأنها شيء عادي، فالتخبط والعشوائية واللامبالاة من قبل المسؤولين صارت ثقافة متوارثة في ظل انعدام وغياب تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بأجهزة ومفاصل الدولة، الأمر الذي جعل الوطن والمواطن اليمني يصبحان كـ(الأطرشين في الزفة) حسب قول المثل الشعبي تمارس بحقهما أبشع الجرائم والمخالفات ولا احد يحرك ساكنا تجاهها.

وجهة مطر

أحمد غراب

كيف تعرف الربيع العربي؟

* إذا سمعت أغنية كلما صفت غيمت.
* إذا اختلف العرب بين رونالدو ، وميسي ،أو مرسي والسيسي.
* إذا ساروا جن وجاؤوا أجن منهم .
* إذا وجد الشعب مكانا يتظاهر فيه ولم يجد عملا يأكل منه .
* إذا سقط في سوريا مائة الف شهيد والعرب يتفرجون ويختلفون !
* إذا شاعت الطائفية السياسية .
* إذا صارت السلطة محاصصة وتقاسم بين الساسة ومعاناة وفقر بين الشعب.
* إذا اوصى البنك الدولي بجرعة مشتقات .
* إذا سمعت الشعب يريد والشعب لايحصل على واحد بالمائة ممايريد.
* إذا شفت الوطن في الفايسبوك وتويتر وما شفت اثره في الشارع والواقع.
* إذا وجدت من لايفرق بين رياح الفوضى ونسيم الحرية.
* إذا طلع سوء انتخابات وطلع رئيس وبعد سنة قالوا له كنت ضيفنا في برنامج الكاميرا الخفية.
* إذا اختلط الحابل الداخلي بالنابل الخارجي.
* إذا أصبحت في بلد المليون نشاط ومافيش أي نشاط زراعي او صناعي او إنتاجي .
* إذا خرجنا من حفرة الفردية والاحتكار العائلي للمناصب ووقعنا في خندق التقاسمات الحزبية.
* إذا ضاع الطريق لا لشيء إلا لكي يتم فرض خارطة طريق.
* إذا شاعت نظرية إذا تكن معنا فأنت ضدنا .
* إذا انمحى خط الوسط من الملاعب السياسية وانتشرت خطوط تطرف او تمرد او تحزب او..
* إذا انشغلت كل دولة عربية بنفسها وتناسى الجميع القضية الفلسطينية .
* إذا حضر الحماس وغاب العقل وضاعت الاستشارة .
* إذا زادت نسبة الفقر عما كانت عليه وتم ترحيل الاف المغتربين.
* إذا انتشر السلاح وزاد عدد البلاطجة .
* إذا اصبح الخروج على ولي الأمر اسهل من الخروج من البيت.
* إذا عاشت الشعوب على امل بغد افضل بإذن الله.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

مشكلة نقص المياه وسبل معالجتها

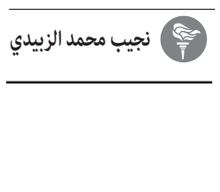

نجيب محمد الزبيدي

> إن مشكلة المياه تستدعي تضافر كل الجهود الممكنة بما في ذلك توجيه الإمكانات الكبيرة لتنمية الموارد المائية، بالإضافة إلى تبني سياسة ترشيدية للمياه الجوفية

ما يشغل فكر الإنسان هو مقدرة المصادر المائية لمواكبة إمداد الحياة بما يغطي متطلباته من المياه الصالحة للاستخدامات البشرية لوجود سببين عائقين هما النمو السكاني السريع واستنزاف الموارد المائية، وتلوث مصادر المياه بالمخلفات البشرية والزراعية والصناعية، وفي الوقت الراهن الذي نجد فيه اليمن وقد تضاعف سكانها، بل هم في تزايد مضطرد نجد أنه قد زادت حاجتهم للمياه التي نقصت مصادرها وساء استخدامها وأهدر منها الكثير.

الأمر الذي أدى إلى تناقض كبير في ماهو متوفر والذي إن استمر فلاشك بأن المياه ستكون هي الخطر الأكبر المهدد لليمن، هذا الأمر استشعرته الدولة وأهل البصيرة من الناس، وأكدت عليه كل الهيئات والمنظمات الدولية ذات الاهتمام، وحذرت منه جميع المؤسسات العلمية بالدول الصديقة والتي من ضمن برامجها التعاون بينها وبين بلادنا.

ووفقاً للمقاييس العالمية تعتبر اليمن بلداً ذا موارد شحيحة وتوجد في الأساس مشكلتان رئيسيتان.

الأولى: نضوب المياه الجوفية مما يجعل الجزء الأكبر من اقتصاد الريف الذي يعتمد على هذه الموارد تحت حالة التهديد، أما الحالة الثانية فتتمثل في عدم حصول المناطق المأهولة على خدمات مياه صرف صحي آمن ولأن ظاهرة الجفاف وقلة هطول الأمطار تقلل من دور هذه المشاريع.

ومن المعلوم بأن اليمن تفتقد بل تفتقر إلى موارد مائية ثابتة كالأنهار والبحيرات وبالتالي فإن اعتماد اليمنيين في توفير حاجاتهم من المياه قد اقتصر على مياه الأمطار والمياه الجوفية وذلك في معظم أنحاء اليمن، واليمن تعتمد أساساً على المياه الجوفية حيث وصل عدد الآبار في اليمن إلى (90.000) بئر منها (15.000) بئر في حوض صنعاء بحسب الإحصائيات الرسمية لعام 2008م.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الزراعة يستهلك حوالي 93٪ من المياه بينما تستهلك القطاعات الصناعية ومياه الشرب معاً حوالي 7٪ ويبلغ إجمالي المياه المتجددة في اليمن (2.5) مليون متر مكعب سنوياً، بينما تبلغ استخدامات المياه (3.4) مليون متر مكعب سنوياً، والواضح أن العجز السنوي يصل إلى (0.9) مليون متر مكعب سنوياً بنسبة 37.5٪ من المياه المتجددة.

إن مشكلة المياه تستدعي تضافر كل الجهود الممكنة بما في ذلك توجيه الإمكانات الكبيرة لتنمية الموارد المائية، بالإضافة إلى تبني سياسة ترشيدية للمياه الجوفية.

ولا يفوتني بالأخير إلا أن أسجل آيات الشكر والعرفان للأخ العزيز العقيد الركن صالح الحزورة، فهو صاحب البحث الجيد والمطول والذي استفدت منه الكثير.

ولقد حاولت جاهداً كتابة أبرز ماجاء في ذلك الموضوع أو البحث الذي جاء تحت عنوان مشكلة نقص المياه وسبل معالجتها.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388